Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

الخصوصيات القانونية والاجتماعية في جرائم الفساد في ليبيا: تحليل آليات المنع والتجريم والعقاب في التشريع الجنائي الليبي

طه جمال التاجوري

Legal and social specificities of corruption crimes in Libya: An analysis of the mechanisms of prevention, criminalization, and punishment in Libyan criminal legislation

Taha Jamal AB Eltwijiri
Management Information Systems Law Department, İstanbul Topkapı Üniversitesi
tahjamalabeltwijri@stu.topkapi.edu.tr

تاريخ الاستلام:2025/11/20 –تاريخ المراجعة: 2025/12/3– تاريخ القبول: 2026/01/2– تاريخ للنشر:2/20/ 2026

Abstract

Corruption poses a significant challenge to Libyan society amidst the political and social transformations the country is undergoing. This research focuses on the legal and social specificities related to corruption crimes in Libya, with an emphasis on how Libyan criminal legislation addresses these crimes in terms of prevention, criminalization, and punishment. The research aims to analyze the legal frameworks governing anti-corruption efforts in Libya, as well as the social and cultural factors influencing the application of these laws. The research also aims to offer recommendations for improving legislation and procedures related to combating corruption in Libya.

Keywords: Legal and social specificities, corruption crimes, Libya, criminalization, punishment, Libyan criminal legislation

الملخص

يشكل الفساد تحديًا كبيرًا يواجه المجتمع الليبي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد. يركز هذا البحث على دراسة الخصوصيات القانونية والاجتماعية المتعلقة بجرائم الفساد في ليبيا، مع التركيز على كيفية تناول التشريع الجنائي الليبي لهذه الجرائم من حيث المنع، التجريم، والعقاب. يسعى البحث إلى تحليل الأطر القانونية التي تحكم مكافحة الفساد في ليبيا، وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تطبيق هذه القوانين. كما يهدف البحث إلى تقديم توصيات لتحسين التشريعات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد في ليبيا.

الكلمات الرئيسية: الخصوصيات القانونية والاجتماعية، جرائم الفساد، ليبيا، التجريم ، العقاب، التشريع الجنائي الليبي

المقدمة

تُعد جرائم الفساد واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها الدول النامية، خاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية واقتصادية مثل ليبيا. الفساد، بمختلف أشكاله، يهدد بشكل مباشر استقرار المجتمع وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة. يُعتبر الفساد

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

3. تأثير عدم الاستقرار السياسي على القيم الاجتماعية

شهدت ليبيا فترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي منذ الإطاحة بالنظام السابق في عام 2011. هذا الاضطراب السياسي أدى إلى ضعف المؤسسات الرسمية وتفككها، مما سمح بانتشار الفساد على نطاق واسع. كما أن هذه الحالة من عدم الاستقرار أدت إلى تغيير في القيم الاجتماعية، حيث أصبح البحث عن النجاة والحماية الذاتية أولوية على الالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية. نتيجة لذلك، أصبحت الممارسات الفاسدة مقبولة بشكل أكبر في المجتمع، نظرًا لغياب الردع الفعّال من قبل الدولة (Salem, 2023).

4. دور الدين في تشكيل المواقف من الفساد

على الرغم من أن الدين الإسلامي يُدين الفساد بشكل صريح، إلا أن التطبيق العملي للتعاليم الدينية في المجتمع الليبي قد يختلف بناءً على العوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى. في بعض الحالات، يتم استخدام الدين لتبرير الأفعال الفاسدة من خلال تأويلات غير صحيحة، أو قد يتم التغاضي عن هذه الأفعال في حالة كانت تخدم مصلحة قبلية أو شخصية. بالتالي، فإن الدين يلعب دورًا مزدوجًا في تشكيل مواقف الأفراد تجاه الفساد، حيث يمكن أن يكون رادعًا قويًا أو أداة لتبرير الفساد بناءً على السياق (Gheriani, 2021).

تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية الليبية على انتشار جرائم الفساد

تُعد البيئة الاجتماعية والثقافية في ليبيا عاملًا مهمًا في فهم وتحليل انتشار جرائم الفساد. تؤثر هذه البيئة بشكل مباشر على السلوكيات المجتمعية وتشكيل المواقف تجاه الفساد، حيث يتداخل النفوذ القبلي، التقاليد الاجتماعية، والدين في تكوين منظومة قيمية تحدد مدى قبول أو رفض الفساد في المجتمع. يتضح من خلال الدراسات والبحوث أن هذه العوامل ليست فقط مؤثرة في انتشار الفساد، بل تلعب دورًا في تشكيل العقبات التي تواجه جهود مكافحته.

1. التأثير القبلي والاجتماعي

القبيلة في ليبيا ليست مجرد وحدة اجتماعية، بل هي مؤسسة مؤثرة تشكل علاقات القوة والنفوذ في المجتمع. يرتبط الأفراد بقبائلهم بروابط قوية تتجاوز الولاءات الوطنية أو القانونية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حماية أعضاء القبيلة من الملاحقة القانونية حتى في حالات الفساد الواضحة. هذه الحماية القبلية تسهم في تعزيز الإفلات من العقاب وتُشجع على ممارسة الفساد بدون خشية من العواقب القانونية (Omar & Ahmed, 2019). يعتبر هذا العامل أحد التحديات الكبرى في تطبيق القوانين الجنائية المتعلقة بالفساد، حيث تصبح العدالة خاضعة لاعتبارات اجتماعية أكثر من كونها مستندة إلى قواعد قانونية موضوعية.

2. تأثير الشفاعة والمحسوبية

تُعتبر الشفاعة والمحسوبية من الظواهر الاجتماعية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالفساد في ليبيا. الشفاعة، وهي الوساطة للحصول على خدمات أو امتيازات معينة خارج إطار القانون، تُعتبر ممارسة مقبولة إلى حد كبير في المجتمع الليبي، بل يُنظر إليها أحيانًا على أنها دليل على قوة العلاقات الاجتماعية والنفوذ. هذه الممارسات تؤدي إلى تقويض المبادئ القانونية القائمة على النزاهة والمساواة، وتعزز من انتشار الفساد من خلال فتح قنوات غير رسمية لتحقيق المصالح الشخصية (Salem, 2023). المحسوبية كذلك تلعب دورًا رئيسيًا في توزيع الفرص والموارد، مما يُضعف من كفاءة المؤسسات ويزيد من فرص الفساد.

3. تأثير الدين والتقاليد

يحتل الدين الإسلامي مكانة مركزية في الحياة الاجتماعية لليبيين، حيث يُفترض أن يشكل دينًا وقيمًا تحث على النزاهة ومكافحة الفساد. ومع ذلك، يمكن أن يُساء استخدام بعض التقاليد الدينية والاجتماعية لتبرير الأفعال الفاسدة. ففي بعض

الأحيان، يتم تأويل النصوص الدينية بشكل يبرر السلوكيات الفاسدة، خاصة إذا كانت تُحقق منافع اجتماعية أو قبلية (Gheriani, 2021). بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الالتزام بالتقاليد الاجتماعية، مثل تقدير الشيوخ والزعماء القبليين، إلى تهميش دور القانون في فض النزاعات وتطبيق العدالة، مما يزيد من احتمالية استغلال المناصب لتحقيق مكاسب شخصية.

4. تأثير الفترات الطويلة من عدم الاستقرار السياسي

يُعد عدم الاستقرار السياسي المستمر في ليبيا منذ عام 2011 عاملاً مهماً آخر يُسهم في انتشار الفساد. هذا الوضع أدى إلى ضعف المؤسسات القانونية والتنفيذية، مما سمح بازدياد نفوذ الجماعات المسلحة والقبائل على حساب الدولة. في ظل هذا الفراغ المؤسساتي، أصبح الفساد وسيلة للبقاء وتحقيق السيطرة في مجتمع يفتقر إلى البنية القانونية القوية (Elshabli, 2022). نتيجة لذلك، أصبح الفساد جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، حيث يسعى الأفراد والجماعات إلى حماية مصالحهم في ظل غياب سلطة مركزية قوية.

دور القيم والعادات المحلية في تشكيل موقف المجتمع من الفساد وكيفية مكافحته.

تعد القيم والعادات المحلية أحد العناصر الأساسية التي تسهم في تشكيل موقف المجتمع الليبي من الفساد، وتؤثر بشكل كبير على فعالية الجهود المبذولة لمكافحته. تتداخل هذه القيم مع الأطر القانونية والاجتماعية، مما يخلق بيئة معقدة يتعذر فيها تطبيق القوانين بمفردها دون مراعاة هذه العوامل الثقافية والاجتماعية. في ليبيا، تلعب القيم والعادات المحلية دورًا مزدوجًا، حيث يمكن أن تعزز من انتشار الفساد في بعض الأحيان، بينما قد توفر في أحيان أخرى الأساس الأخلاقي والاجتماعي لمكافحته.

1. الولاء القبلي وتأثيره على التصورات الاجتماعية للفساد

يُعتبر الولاء القبلي من أبرز القيم التي تؤثر على مواقف الأفراد تجاه الفساد في المجتمع الليبي. القبيلة ليست فقط وحدة اجتماعية، بل هي جزء لا يتجزأ من الهوية الشخصية والسياسية للأفراد. هذا الولاء القبلي قد يؤدي إلى تبرير ممارسات الفساد داخل القبيلة كوسيلة للحفاظ على النفوذ والحماية، خاصة في ظل ضعف الدولة المركزية (Omar & Ahmed, 2019). يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفضيل العلاقات القبلية على سيادة القانون، مما يزيد من صعوبة تطبيق القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

2. **الشفاعة والمحسوبية كأدوات اجتماعية**

تُعتبر الشفاعة والمحسوبية من الممارسات الاجتماعية المقبولة على نطاق واسع في ليبيا، حيث يُنظر إليها كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقديم المساعدة في ظل غياب المؤسسات الحكومية الفعالة. هذه الممارسات، التي تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية، تُسهم في إضفاء طابع شرعي على بعض أشكال الفساد. قد يكون من الصعب على الأفراد رفض طلبات الشفاعة أو المحسوبية نظرًا للضغوط الاجتماعية القوية، مما يؤدي إلى استدامة هذه الممارسات وزيادة انتشار الفساد (Salem, 2023).

3. تأثير الدين والتقاليد الدينية

يشكل الدين الإسلامي جزءًا رئيسيًا من القيم الثقافية في ليبيا، حيث يدين الفساد بوضوح. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه القيم الدينية في الحياة اليومية يمكن أن يتأثر بالتفسيرات الشخصية والاجتماعية. في بعض الأحيان، يتم تبرير السلوكيات الفاسدة من خلال تفسيرات دينية مغلوطة أو من خلال تغليب العادات والتقاليد على القيم الدينية الحقيقية. يمكن أن يؤدي هذا التناقض إلى تراجع فعالية القيم الدينية في مكافحة الفساد (Gheriani, 2021).

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

العقبات التي تواجه تنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد في ليبيا.

على الرغم من وجود إطار قانوني شامل في ليبيا لمكافحة الفساد، إلا أن تنفيذ هذه التشريعات يواجه عددًا من العقبات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة منها. تشمل هذه العقبات جوانب قانونية، سياسية، اجتماعية، وإدارية، وكلها تسهم في تقييد فعالية القوانين وترك الفساد يزدهر في البلاد.

1. ضعف البنية التحتية القانونية والإدارية

يعاني النظام القانوني في ليبيا من ضعف في البنية التحتية القانونية والإدارية، مما يؤدي إلى صعوبات في تطبيق التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد. يتجلى هذا الضعف في نقص الموارد المالية والبشرية، إلى جانب عدم وجود تدريب كافٍ للقضاة والمدعين العامين والموظفين المكلفين بتطبيق هذه القوانين. هذه الظروف تؤدي إلى بطء الإجراءات القانونية وتراكم القضايا غير المحسومة، مما يسمح للمفسدين بالاستفادة من الثغرات (Salem, 2023).

2. التحديات السياسية والانقسامات

تواجه ليبيا انقسامات سياسية عميقة منذ سقوط النظام السابق، ما أدى إلى وجود حكومات متنافسة وسلطة مركزية ضعيفة. هذا الوضع يعيق تنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل فعّال، حيث تتأثر الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون بالولاءات السياسية والتوجهات القبلية. ونتيجة لذلك، يتم إضعاف دور مؤسسات مكافحة الفساد ويصبح الإفلات من العقاب أمرًا شائعًا (Omar & Ahmed, 2019).

3. العوامل الاجتماعية والثقافية

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا كبيرًا في تقييد فعالية تطبيق قوانين مكافحة الفساد في ليبيا. يتداخل الولاء القبلي والمحسوبية مع تنفيذ القانون، حيث قد يتم حماية الأفراد المتورطين في الفساد من الملاحقة القانونية بفضل علاقاتهم القبلية أو الاجتماعية. هذه القيم الثقافية تساهم في إضعاف ثقافة سيادة القانون وتزيد من قبول الفساد في المجتمع (Elshabli, 2022).

4. غياب الإرادة السياسية

على الرغم من وجود تصريحات رسمية تدعم مكافحة الفساد، إلا أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ هذه التشريعات. تحتاج مكافحة الفساد إلى دعم سياسي قوي ومستمر لضمان تطبيق القوانين بدون تحيز أو استثناءات. غياب هذا الدعم يعزز من ظاهرة الإفلات من العقاب ويجعل من الصعب تحقيق تقدم ملموس في محاربة الفساد (Gheriani, 2021).

جدول 2 دراسة مدى فعالية الهيئات والمؤسسات الليبية في تطبيق القوانين ومكافحة الفساد.

الهيئات والمؤسسات	مدى الفعالية
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	صلاحيات واسعة ولكن تواجه نقصًا في التمويل والموارد البشرية، وتدخلات سياسية تعيق الاستقلالية (Gheriani, 2021).
القضاء الليبي	تتعرض للتأثيرات السياسية وعدم الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى بطء الإجراءات وتراكم القضايا (Salem, 2023).
الأجهزة الرقابية	تواجه نقص الصلاحيات والتدخلات السياسية والضغوط القبلية، مما يحد من فعاليتها في مراقبة الأداء الحكومي (Elshabli, 2022).
الشرطة والأجهزة الأمنية	متورطة في ممارسات فساد أو محمية من قبل شبكات نفوذ، مما يعيق قدرتها على أداء مهامها بشكل فعال (Omar & Ahmed, 2019).

مقترحات للإصلاح

تعتبر جرائم الفساد في ليبيا من التحديات الكبرى التي تعيق التنمية والاستقرار، وقد أظهرت الدراسات أن التشريعات الحالية تعاني من عدة ثغرات، إلى جانب التأثير السلبي للعوامل الاجتماعية والثقافية. بناءً على التحليل القانوني والاجتماعي، تبرز الحاجة إلى إصلاحات شاملة لتعزيز فعالية المنع والتجريم والعقاب في التشريع الجنائي الليبي. فيما يلي بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف.

1. تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية والرقابية

تعاني المؤسسات القضائية والرقابية في ليبيا من تدخلات سياسية وقبلية تعيق عملها في مكافحة الفساد. يجب العمل على تعزيز استقلالية هذه المؤسسات من خلال:

إصلاحات تشريعية: تعديل القوانين لضمان حماية القضاة وأعضاء الهيئات الرقابية من التدخلات الخارجية، وتعزيز العقوبات ضد أي محاولة للتأثير على مسار العدالة (Gheriani, 2021).

التدريب والتطوير: توفير برامج تدريبية متقدمة للقضاة وأعضاء الهيئات الرقابية لرفع مستوى كفاءتهم في التعامل مع قضايا الفساد.

2. تطوير آليات الشفافية والمساءلة

لتقليل الفساد، يجب تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تطبيق نظام إفصاح مالي شامل: إلزام المسؤولين الحكوميين بالكشف عن ذممهم المالية ومصادر دخلهم بانتظام، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين (Salem, 2023).
- تعزيز الرقابة المجتمعية: تشجيع دور المجتمع المدني والإعلام في مراقبة أداء الحكومة والمؤسسات العامة، وضمان حصولهم على المعلومات اللازمة.

3. تقوية الإطار القانوني لمكافحة الفساد

رغم وجود قوانين لمكافحة الفساد في ليبيا، إلا أنها تحتاج إلى مراجعة دورية وتحديث لمواكبة التغيرات المجتمعية والتكنولوجية. من المقترحات:

- مراجعة وتعديل القوانين: تحليل الثغرات الحالية في التشريعات وتعديلها لضمان شموليتها وفعاليتها في مكافحة كافة أشكال الفساد (Elshabli, 2022).
- تطبيق تقنيات جديدة: استخدام التكنولوجيا في التحقيقات الجنائية وتتبع الأموال لتحسين قدرة السلطات على كشف ومنع الجرائم المالية.

4. تعزيز الوعي المجتمعي بأضرار الفساد

اقتراحات لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في ليبيا.

توصيات لتعزيز الوعي الاجتماعي بأهمية مكافحة الفساد ودعم سيادة القانون.

- مراجعة وتعديل القوانين: تحليل الثغرات الحالية في التشريعات وتعديلها لضمان شموليتها وفعاليتها في مكافحة كافة أشكال الفساد (Elshabli, 2022).
- تطبيق تقنيات جديدة: استخدام التكنولوجيا في التحقيقات الجنائية وتتبع الأموال لتحسين قدرة السلطات على كشف ومنع الجرائم المالية.

4. **تعزيز الوعي المجتمعي بأضرار الفساد**

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ